



اسم المقال: ملامح من فكرة القانون الطبيعي في حضارة العراق القديم

اسم الكاتب: د. صلاح حسن مطرود

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/56>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/11 21:47 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



ملاحم من فكرة القانون الطبيعي في حضارة العراق القديم

الدكتور

صلاح حسن مطرود^(*)

نجد تعبيرها عن نزعة الانسان الى الكمال، غير أن هذا المذهب وان احتفظ بجوهر تلك الفكرة ((القانون الطبيعي)) على اختلاف العصور، الا ان مضمونها لم يثبت على حال واحده فتاولة يد التعديل والتبديل⁽¹⁾.

بيد ان الزعم الشائع وشيوعه الخاطئ ان فكرته قد وجدت الفلمسة الاغريقية مثلا عند ارسطو وفلاطون والرواقية وبعض المدارس الفلسفية لديهم، كما وجدت في الفقة الروماني، وفصلها الفقة المدرسي في القرون الوسطى تفصيلا واسعا واعطاها لونا الا هوتيا فصور القانون الطبيعي بصورة القانون الانهي ((القديس توماس الاكويني)) بشكل خاص ثم اخذت هذه الفكرة شكلها النهائي على يد جروشويوس، وقد استهوت مفكري ذلك العصر فاخذت تسير هذه الفكرة في طريقها ((المظفر)) حتى عمّت العالم الفكري في اوربا وفي غيرها من الدول غير الاوربية⁽²⁾.

وفي ضوء هذه الاعتبارات ذهب البعض الى الاعتقاد الخطأ ان

في الفقه القانوني يدرس القانون الطبيعي ضمن فلسفة القانون او النظريات القانونية شأنه شأن ان نظرية التضامن الاجتماعي والمدرسة التاريخية التاريخية والافراض الاساسي التي تبني عليه القانون الطبيعي هو انه ((منذ زمن بعيد والانسان يستطلع الى العدل، فاخذ ينسب اظفاره لي القانون القائم ويهيب بالمشروع ان ينشأ قانونا جديدا، ولا غرابة في ذلك فعند كل انسان امل عريض مابوح يصور له ان هناك قانونا مثاليا كاملا مفيدا يجب ان تعتمد عليه الإنسانية ويستقر فوقه بناء المجتمع.. فذهب الكثير من المفكرين في مختلف العصور الى ان القانون الذي وضعت الدولة او فرضته يوجد هناك قانونا مثاليا عقليا مطلقا يسمو فوق القانون الوضعي، هذا ما هو يسمى القانون الطبيعي⁽¹⁾.

وبمقتضى ذلك اتجهت ارائهم الى فكرة وجود قانون اعلى من القوانين الوضعية، قانون ثابت ابدًا صالح لكل زمان ومكان لانه يصدر عن طبيعة الاشياء، تلك الفكرة ببساطة

(*) كلية العلوم السياسية جامعة النهدين.

الفكرة الاصلية لهذا القانون هي من تراث الفكر اليوناني^(٤). في حين ذهب البعض الى اعتبار مدرسة القانون الطبيعي في احد المصادر الفكرية للمذهب الفردي^(٥).

وقد حفرتنا هذه الاتجاهات الفكرية الى ازالة الالتباس العلمي والتناقض الواضح في دراسة ماهية القانون الطبيعي وما قدمت النظام الاجتماعي للجامعات البشرية اينما وجدت زمانا ومكانا وبالذات ما وجدناه من ملامح لفكرة هذا القانون في حضارة العراق القديم. وقد وجدت من المناسب ان اقسام الدراسة الى المطالب الآتية:

المطلب الاول: في ظبط وتحديد المفاهيم من الملاحظ ان الاتفاق الشائع هو ان العقل او الحياة العقلانية هي الكاشفة عن مضامين وجوهر فكرة القانون الطبيعي، ولذلك جاءت المحدلات الاصطلاحية او اللغوية له تحمل اتجاهات عديدة ناخذ منها الآتي^(٦):

أ. انه قانون العقل او قانون الاخلاق
ب. انه قانون الناس الذين يعيشون في حالة الطبيعة
ج. انه قانون عالمي معبر عن مبادئ الحرية والانصاف والعدالة
د. ينظم مبادئ قانون الطبيعي وضع حالة الطبيعة بما يتعلق بالعبودية والملكية وكذلك جاءت له مفاهيم في الموسوعات لا تبعد كثيرا عن تلك المفاهيم ناخذ منها الآتي^(٧).

١) القانون الطبيعي كمحصلة الانسانية، بيد ان الطبيعة الانسانية ككل هي واحدة، على الرغم من اجزائها المتنوعة، فهو تعبير عن الوحدة البشرية ككل، ولذلك يوجد مبدأ او قاعدة سلوك واحد للقانون الطبيعي ومن ضمن هذه القاعدة توجد قواعد سلوك عنها للقانون الطبيعي.

٢) قاعدة سلوك مفروضة وموروثة من طبيعة الانسان ومكتشفة بالعقل فقط

٣) انتظام او اتساق الوجود في الظاهرة الطبيعية ذاتها

٤) نظام للافكار والحق والعدالة وان تكون مشتركة لعموم البشر مشتقة من الطبيعة اكثر مما هي مشتقة من القواعد التقليدية الوضعية الاجتماعية.

وبمقتضى تلك المفاهيم نستطيع القول ان اساس فكرة القانون الطبيعي تسوغ على معنيين، اولهما ان مقتضى العدل هو تنظيم العلاقات الاجتماعية على اساس المساواة لاجبابي احد ولا يظلم احد بل يعطي كل ذي حق حقه، والثاني يسبغ عليه الغاية من القانون هو تحقيق العدل، ولما كان القانون الذي يحيد على هذه الغاية يعد قانونا ظالما، فلا جرم ان الا بعد قانونا بالمعنى الصحيح الا قانون العادل. وبموجب ذلك يمكن القول ان غالبية النظريات التي قيلت في القانون الطبيعي هي ان فكرته

نخلص القول من تلك المعاني والمفاهيم وضبطها ان الحقوق الانسانية هي اعطت القانون الطبيعي قوته الهائلة فتراقت المعاني العديدة له العقل والعقلانية، المحبة والحكمة، وحدة الحياة العالمية لقوانين الطبيعية، رب الطبيعة، قانون الاخلاق، الايمان المثل المتحدي في الحياة وفي المجتمع-المساواة بين الامم وهكذا يكون بين جنبات المنطق، الرفاه، الانسجام.

ونود التنويه هنا اننا نذكر ذلك من غير ان نتطرق الى البعد العام لهذا القانون في الرسالات السماوية ومنها بشكل خاص الاسلام، مما يتطلب دراسة خاصة فقهية وفكرية وقانونية. بل سعينا هو التركيز على ان القانون بمنحننا الفكرة المركزية على انه كمبدأ اعلى يسبغ على القانون الوضعي احكاماً ومبادئ لسننه وقواعده. وهكذا يقودنا الى القول هل عرف العراقيون القدماء ملامح ها القانون واخذوا به من عدمه وهذا ما سيكون مدار المطالب الثاني.

المطلب الثاني: ملامح فكرة القانون الطبيعي لدى العراقيين القدماء
لعل من بداية القول ان نشير الى بعض الالتباسات العلمية التاريخية في الدراسات القانونية التي تخص العراق القديم وناتي على ذكر ذات العلاقات بمادة الموضوع وعلى النحو الاتي:

جامعة بغداد
مكتبة كلية
شعبة

تقوم على قاعدة اساسيه للحياة في المجتمع وتعتمد اساسا على حاجات الانسان ككائن عاقل، ولم تكن قائمة على اساس الرغبات الاعتبائية التعسفية للحاكم^(١) وبموجب ذلك يمكن الاعتقاد ان الفيلسوفين القانونيه "الحقوقيه" والسياسيه ليست سوى القانون الطبيعي وقد كتبت بحرف كبير^(٢).

وفي هذا البعد سبق وان كتب زرادشت في كتابه تفسير الحكمة ((ان فهما لاخوتنا الانسانيه يمر بالعدالة والتعاون والايمان والسعي وراء الكمال، وهي محاوله منا لمعرفة الله))^(٣).

وبالاتجاه ذاته قال بوذا ((اذهبوا الى كل بقاع الارض ولقنوا الجميع هذا الدرس اكدوا لهم ان الفقراء والضعفاء، الوضعاء والاعتياء وعلية القوم كلهم سواء))^(٤) وهو ذاته قد قال لما اقبل ولده ليطلب ميراثه اجابة بوذا ((يا بني جميل منك ان تطلب ميراثك فهذا هو ذا الميراث)) والتقت بوذا الى احد تلاميذه وقال ((سلم ولدي عبائته ودخله معنا عضوا في جماعة الاخره التي توأخي كل حي)). حيث ادعى امام ولده انه اكتشف قانونا طبيعيا جلب لنفسه السعادة وقد يجلب السعادة العظمى للجميع وهذا هو قانون المحبة))^(٥). واوصاه ((فلتكن افكارك هي كل الافكار الحائيه على شتى صور الحياة، حب شامل يضم بين جنبيه الكون باكماله، حب لا تشوبه شائبه، ولا تشوه جماله الكراهيه))^(٦).

١- اعتقد البعض ان القوانين القديمة ومنها العراقية تمتاز في خلوها من نظرية عامة في القانون، والنقص الواضح في وضع قواعد قانونية عامة لان احكامها تميزت في كونها جزئية، تنظم حالات محددة تحديدا دقيقا، وذلك لانها اهتمت بالفروع والحلول الجزئية، فمن النادر انها تحتوي على مبادئ واصول عامة ويرجع ذلك الى ان الفقه لم يقم بدور فعال في شرح وعرض التقاليد القانونية قبل صدور هذه المدونات لان العراقيين القدماء اهتموا بالقضايا العلمية اكثر من اهتمامهم بالقضايا النظرية^(١٤). وبما ان فكرة القانون الطبيعي تدرس ضمن فلسفة او النظريات القانونية فان هذا السبب يعني او ينتج نزع انعدام وجودها في الفكر القانوني او السياسي في العراق القديم، وهذه المقولة تحمل جزء من الحقائق التاريخية ولم تكن مسلمة بحد ذاتها.

٢- وتاسيا على ذلك يبدا معظم الدارسين دراسة القانون الطبيعي من حضارة اليونان ونحن نرى وعلى الرغم من التميز الذي يسجل لتلك الحضارة في ميدان النشاط العقلي وروافده المتنوعة بيد ان افكار وجود فكر قانوني وسياسي للحضارات القديمة لا يقوم على اساي علمي وان دراسة بتلك الافكار او النظريات ابتداء من الحضارة اليونانية يمثل اعتقالا للحقائق التاريخية ويقوم على استعلاء حضاري ادى بعض

مفكرهم وتأثير مفكرينا بنعل الاحتكاك الدراسي بهم وثبني ارائهم يمثل خطأ علميا.

٣- اتضح لدينا من خلال المصادر التي توفرت لهذا البحث، الخاصة بالفكر السياسي التديم ((الاسطوري)) في العراق وكذلك مصادر القوانين سواء المدونه منها او العرفية، قد امدتنا بانطبعا يمكن القول عنه، انه هنالك نوع واضحا من الميول وهي ميول اصلية حقا بحيث قادت العقل في ماضي البشرية السحيق الى ((ان ندرك شيا فشيا التشريعات التي عرفها الجنس البشري بصورة محدده جدا عامة جدا وذلك منذ نشوء اقدم المجتمعات البشرية))^(١٥).

وبهذا يشير ول ديورانت ((ان الدلتا الحقيقية للانهار التي تجري في ارض الجزيرة مابين النهرين)) هي التي شهدت اول مناظر المسرحية التاريخية للمدينة الانسانية فيما نعلم^(١٦) وهو ذات يشير بقوله ((ان قضيتنا تبدأ بالشر، لا لانه لاسيا كانت مسرحا لا قدم مدينة معروفة لنا فحسب، بل كذلك لان تلك المدنيات كونت البطانة والاساس للثقافة اليونانية والرومانية... فسيدهشنا ان نعلم كم مخترعا من الزم مخترعاتنا، وكم من نظامنا الاقتصادي والسياسي وما لدينا من علوم واداب، وما لنا من فلسفة ودين يرتد الى مصر والشرق. وفي هذه اللحظة التاريخية، حيث تسرع السيادة الاوروبية نحو

وصف البيئة الاجتماعية والسياسية والقانونية في ان ((المجتمع العراقي القديم كان على درجة كبيرة من التعقيد والتنظيم وان القوانين التي طبقت كان تفوق في بعض مبادئها واحكامها العديد من المجتمعات المتطورة المعروفة آنذاك كالمجتمع اليوناني والروماني^(١٧)، وهكذا تطورت الحياة اليومية وتعقدت وتشابكت علاقة الافراد مع بعضهم البعض واستقرت العادات والتقاليد وحدثت اعرفا يسير عليها افراد المجتمع وما لبثت ان تبلورت في قوانين مدونة، وهكذا حددت تلك القوانين علاقات الافراد بعضهم مع البعض الاخر، وثبتت حقوقهم وواجباتهم والتزاماتهم كلا اتجاها الاخر واتجاه السلطة^(١٨))).

وفي ضوء الاعتبارات والمعطيات المذكورة نجد من المناسب الكشف عن حقيقة اخذ العراقيين القدماء بفكرة القانون الطبيعي من خلال استنصاء بعض مضامين الفكر السياسي العراقي القديم، وكذلك الاشارة الى بعض مضامين المنونات للقوانين العراقية القديمة حيث تداخلت مادتها وموضوعها وكان لهما غاية واحدة وعلى النحو الآتي:

اولا: الفكر السياسي القديم:

ساد التفكير الاسطوري في العراق القديم بشكل واضح فقد كان النشاط السطوري وهو نوع من

الانهياب، وحيث تتعش اسيا بما يبعث في الحياة، في هذه اللحظة نجد من التعصب الاقليمي الذي ساد ثقافتنا التقليدية حين نقول لم يصبح للفرد وجود واقعي متميز من وجود مجموعة الا بعد ان ظهرت الكلكية الخاصة التي هيأت له سلطانا اقتصاديا، وبعد ظهرت الدولة التي اعترفت له بوجود قانوني وحقوق محددة^(١٧).

واذ كان من الصحيح اعتبار الحضارة الاغريقية هي منطلق الحضارة الأوروبية والغربية وهي حضارة مستقلة ومتميزة عن الحضارات الأخرى من وجهة النظر السائدة لدى مفكرين الغرب ومن تأثر بهم خارج بيئاتهم، فمن الصحيح ايضا التأكيد ان النظرة الصائبة هي التي تنطوي على نظرة العامة والشاملة لتاريخ الانسانية جمعاء، وتأخذ الحضارة الاغريقية كجزء منها باعتبارها حلقة متصلة ما بين الحضارات القديمة السابقة عليها والحضارات اللاحقة كالحضارة الرومانية ثم الغربية، ((فقد نقلت شعوب الشرق لليونان في جميع ميادين المعرفة قد رات من المعطيات والقواعد والاصول المفيدة لحياة كل يوم، لقد وجدت في الحضارة الشرقية القديمة ممالك ونظم وحكم وتشريعات، ولا يمكن ان تحقق ذلك مالم يتاملوا في مصادر السلطان وطبيعة القانون ووظائف الحكومة^(١٨))).

٤- وفي ميدان تاريخ العراق القديم يمكن القول ضمن هذا الاتجاه في

بلمفاهيم التي تحملها المبادئ، العامة للقانون الطبيعي كما ذكرت في ضبط وتحديد المفاهيم.

بالإضافة الى ما تقدم وجدنا ان هناك نصوص من الامبراطورية الوسطى توصي الحاكم بالتول ((لاتكن شريفاً، فالرفق فضيلة، اجعل نصيبك باقياً بحب الناس لك، عندئذ يمجد الاله مكافئة لك)) ونصر اخر ((تلقى اخلاق المرء العادل القلب قبولاً احسن من فاعل الشر))^(٢٥).

وهل في هذه المعاني ما يستحق اثاره السؤال بشأن ماورد في النصيحة بعدم الشورور وان في ذلك يحمل احدي المعاني العامة للقانون الطبيعي الذي يذهب الى عدم الاتباع الاعتيادية (العشوائية) في سلوك الحاكم، وان النص يلتقي بل يوصل نصيحة بوذا لولده في القانون المحبة الذي يدعي انه قد اكتشفه.

كما يمكن ان نشير الى انه قد كان البابليون يستخدمون خاصه لفظتين يمكن ان لتسبها الى معنى العدالة في الوقت الحاضر وهما ((كيو وميشارو)) فكان يطيب لهم سردهما معا وحسب هذا الترتيب للكلمتين كانت اللفظه الثانيه تكمل وتغطي الاولى (كيو) وكان معناها اللغوي (كانو-ثبت-رسخ) وتذكر بشيء راسخ ثابت وتشير الى مايسمد رسوخه ومطابقته للقانون بغض النظر عن كونه ليس مدونا عرفياً^(٢٦). واذا اريد ترجمتها على وجه الدقه تعني النزاهه والعدالة. اما (ميشارو)

النشاط الذهني الناتج عن استجابات لواقع معاش. فالتفكير الاسطوري او الاسطورة ذاتها كانت تعبر عن واقع ملموس وفق تصور وخيال مفترض وان كان تكلفه من الغموض والابهام الشيء الكثير، الا انه يبحث عن المشكله وحلها^(٢٧).

وقد حفز ذلك الانسان العراقي القديم الى استخدام تركيب فكري اسطوري قادر على السيطرة الجمعية ((الذي ساهم في انتاج وترسيخ ذلك النظام الذي ابتدع التسلسل الرتبوي والتاريخي والتريجي، وبفعله ساعد باختصار على ديمومة النظام داخل تلك الجماعات القديمة))^(٢٨).

ووفق هذا التصور والخيال الاسطوري ومبتدعاتها الذهنية تراثي للفرد وجود سفرين اساسين متلاحمين هي السلطة والعدالة، فبدون الاعتراف بذلك لن يكون هناك مجتمع منظم^(٢٩).

وهناك ادلة كثير في هذا الاتجاه نأخذ منها على سبيل المثال والتاكيد وليس الحصر تلك النصوص التي تشير الى وضائف الملك باقامة العدل وتوطيد الامن وحماية الضعفاء وتأمين الازدهار للشعبه. فتأخذ النص البابلي الذي يصف الملك بتبوخذ نصر^(٣٠).

نبوخذ نصر النبيل التقى
شمس بلاده الذي يجلب الرخاء لشعبه
ملك الحق الذي يحكم بالعدل
فنجد في هذه المقاطع الكلمات،
الحق، العدل، التقى، الحكيم، القضاء.
وهي مفردات ومعاني وثيقة الصلة

وفي هذه البيئة، كان الانسان ايا كان موقعه ينظم في هذا الإطار الفكري الاسطوري امور حياته بحيث ينسجم مع طبيعته فهو يسعى الى البحث عن فرضية ميتافيزيقية توضح فيها حاجته الاولى الى العمل مع طبيعته^(٣١)، حيث ذهب الملوك الى تأكيد الإشارة التي جاء بها قول الدكتور الطعان، وعلى سبيل المثال كان الملك في بابل يبدا حكمة في رأس السنة الجديدة لان السنة الجديدة تعني بداية الخير والتقاؤل وكلما شهد معبدا جديدا افتتح في ذلك الموعد دون غيره^(٣٢)، لأن الالهة وحسب هذا الاعتقاد كانت تطمح الى ان تجد الناس في العمل وفق الطبيعة واتجاهاتها المذكورة الى ان تجد الناس يتمتعون بحكومة عادلة، بكلمة اخرى اذا ماكان ايمان العراقي يتضمن عاطفة التبعية المطلقة للالهة فانه كان يتضمن ايضا بان الالهة جعلت العدالة اساس المجتمع، وهكذا نجد الملوك يتطلعون الى فهم مضمون ارادة الالهة ويتوون بشكل جوهرى باتجاه تحقيقها. وفي هذه الحالة ليس بإمكان الملوك الا ان يتطلعوا هم بدورهم الى تحقيق هذه العدالة^(٣٣).

ويبدو من خلال هذه الافتكار ان حكم العاهل سيكون مباركا من قبل الالهة بقدر ما سيسير كل شيء على ما يرام ما بين الناس والنصوص التي تشير الى انصراف الارادة الالهية لتجاه تحقيق المتطلبات اللازمة

وهي لفظه مستمدة من اشيروا التي تعني ((مشى باستقامه في خطه الخاص بانتظام)) ويمكن ان نفهمها حسب السياقات الداله على معناها ((النظام الحق-الحسن)) لكل شيء وضع في مكانه وحسب خطه أي حسب طبيعته ودوره، كما يمكن فهمها كنموذج من نشاط وسلوك قانوني ينسب الى كل كائن حي^(٣٧).

وتمنحنا هذه الاتجاهات الفكرية ان جميع ضرورات الحياة عامه ام فردية كانت تعبر عن التزامات الحق العام، وكان من الصعب حقا ان يخالف المرء واحده منها في كل خطوه^(٣٨).

لذلك فان حياتهم كانت تتكيف وفقا للغايه الطبيعیه في عاداتهم الاعتيادية في التفكير والشعور والحياة، وكانت متطابقه ومندمجه بالعالم العلوي في اصولها ونموها حسب الزمان ومنعطفاته^(٣٩). واننا نجد في هذا تطابق لاصول الفلسفه الرواقیه في احد ابعادها لمفهوم القانون الطبيعي ((عش وفقا للطبيعة ومنسجما معها)).

وفي هذا السياق يشير الدكتور الطعان ان الفكر السياسي في العراق القديم قد جعل من واجب السلطه السياسية (صاحبه القانون) توفير الخير الاجتماعي للأفراد الشعب وذلك عن طريق ضمان ورفاهية حياته الماديه والمعنويه وتحمل عبأ خطاياهم بالاضافه الى تحقيق العدالة التي يتطلعون اليها وأن سيادة الامن كانت قد وفرت في العراق القديم شعورا بالطمأنينه والاستقرار النفسي^(٤٠).

لخير الناس نبدوا عديدة نذكر منها ما جاء بأسطورة ((انكي)) الذي يقول فيها^(٣٤).

انا الذي يأتي الرخاء الكامل والتلال
وضاعف انكي الاكـــــوام
ومع انليل نثر الخير في اللبـــــلا
وفي هذه الاتجاه ذهب
السومريون وضمن هذا الاعتقاد في عقيدتهم (الدينية) في ان لكل موجودا كوني له قواعده، وقوانينه الخاصة وفقاً للخطة التي وضعتها الالهة الذي خلقته وهي تسمى (me) وتعني الاعالي او السماء وتشمل قائمة (me) معنى ذات ودلالات مختلفة منها السيادة، العرش، التاج، الحقيقة، القانون، الموسيقى، القوة، الحكمة، الصراع، السلام، الحكم، القضاء^(٣٥)، وهكذا وضع السومريون الكثير من الاسماء المقدسة التي تسمى عليها علاقاتهم فيما بينهم ونشاطهم العام ومعرفتهم في التمسك بالالتزام الالهي.

وفي هذا الاتجاه تطورت الدولة واشتد جهاز العدالة كفاءة، وجعل العقاب يلاحق الجريمة بانتظام متراد، وتبلورت فكرة مفادها ان العدالة شيء من حق كل انسان حيث تجسد ذلك في ظهور القوانين ومنها قانون حمورابي كما سنرى لاحقاً بحيث بات الناس يشعرون ان العدالة حق مشروع لامة الشخصي الحاكم^(٣٦).

ومما ساعد ذلك الاعتقاد على الانتشار ان فكرتهم عن الكون كانت مبنية على قاعدة للقانون. (نمط من القانون الكوني (الدولي) ويكفي ان

نشير هنا ان الاله (نانا) الذي يعمل ويمثل للاله (انليل) ويقبل باحترام وكالته البشرية للعمل باسم اله المدينة يقول ((فليولم شلغي الافكار المتمردة وانجد، في فمه^(٣٧) فراغ في اللوح الطيني - اقامة العدالة والاستقامة))^(٣٧).

وبهذا نجد في الفكر السياسي العراقي القديم كثيراً من مقولات فلسفة القانون الطبيعي، وبالذات ماجات به المدرسة الرواقية، حيث لم يكن لينظر ذلك الفكر الى الانسان والطبيعة الى عنصرين متمايزين وبالتالي متجاهين، وانما العكس في ذلك كان يرى الانسان (المجتمع) كشيء مثبت في الطبيعة وكلاهما تحكمهما قوة كونية ((مقدسة)) فلا يوجد هنا ما يقيم التمايز بينهما، حيث ان العراقي القديم اعتقد فوق هذا المعيار ان الظواهر الطبيعية وكانها تجارب انسانية والى التجارب الانسانية كانها ظواهر طبيعية^(٣٨) وهذا تماثل متكامل للرؤيا الحقيقية لفكرة القانون الطبيعي.

ثانياً: القوانين العراقية القديمة:

لان كان الفكر السياسي الاسطوري في العراق قديماً قد استجلى لنا بعض من الملامح والمضامين او المعاني الاساسية لفكرة القانون الطبيعي فيمكن القول ان القوانين القديمة اشتركت في ايضاح تلك الحقائق الى جانب ذلك فان مصدرهما الموحد قد ساعد في استجلاء تلك الفكرة وايمان العراقيين

والكلام على القوانين العراقية القديمة كلام مسهب وكثير وكبير بيد اننا اخترنا النماذج الاتية لما يخدم اعراض البحث وعلى النحو الاتي:

أ. اصلاحات اور كاجينا: تشير المدونات القانونية المكتشفة في الألواح الطينية، ان اور كاجينا كان حاكما صالحا، وانه شرع تشريعات بعيدة عن الظلم الذي سبق عهده، حيث أعاد العدل والحرية الى المواطنين، وازال الضرائب الشديدة ووضع حدا لاستعلاء من كان له مال على من لا يملكه، وتشير بعض الألواح على انه اثر ذاك ظهر في لن ((بيت الفقير صار بجوار الثرى الكبير))^(١٠).

ونخلص من هذه الخلاصة المكتفة، ومفرداتها الحكم الصالح، العدل، الحرية، ازالة المظالم، المساواة، هي محتويات الاطار العام لتشريعات اور كاجينا الوضعية، باتي التقدير القائم حاليا لمكتشفات العقل البشري وتحليله لكيفية اسنباط القانون الطبيعي في التطبيق في بيئة اجتماعية قيد التكوين ونجد في قول الفيلسوف الاجتماعي المعاصر جون هورمن ما يؤكد مذهبنا اليه بقوله ((فاللجؤ الى القوانين الطبيعية هو شكل من اشكال التسامي من المشكلات التي كان يعسر حلها، فالعقل البشري كان يجابه عدد من

القدماء فيها والاخذ والالتزام القدسي بشأنها.

ويبدو لنا انه كان لاعتقاد العراقيين القدماء بان القانون هو الوسيلة الأكثر عمومية والأكثر ثباتا في تحقيق العدالة كون مصدره الإله وان الإله هو ينبوع العدالة ومصدر القوانين ونما ما يصدره الملوك من قوانين ومراسيم ما هو الا بوحى الإله وتنفيذ لرغباتها، اثر كبير في احترام القوانين وتقديسها والعمل على تطبيقها من قبل جميع افراد المجتمع اما ابتغاء مرضاة الإله او خشية لغضبها^(١١).

وفي ضوء هذه الحقيقة التاريخية المكتشفة يمكن ان ندرك ووفق مقولة ول ديورانت في مقدمة مؤلفة (قصة الفلسفة) وهي ((القانون هو الظل المظلم للعدالة للاحد يراه)) والقانون بهذا المعنى يجد ذاته لا يمكن ان يدرك على حقيقته اذا عزل عن العوامل التي لها اثرها الثابت في نشوئه وفي تطوره، فالقانون هو بمثابة المؤسسة الحية بل هو انتاج انساني خالص يتاثر بكل ما يؤثر على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والفكرية... الخ وهكذا كانت مكانم التأثير ذاتها في القوانين العراقية القديمة كما سيتم ايضاحه، حيث كانت الوسيلة الأكثر عمومية والأكثر ثباتا في تحقيق العدالة وان ذات بيئتنا مقدسة مثلما كان القدماء من العراقيين يعتقدون بذلك وهو بهذا مثلا واضحا او على تجسيد اقرب المعاني الى مضمون القانون الطبيعي.

- العادات المتناقضة فيما بينها، فإتة يسهل عليه ان يبحث عن بعض المبادئ الأساسية في العدالة وحسن المعاملة التي تسمو فوق العادات المتناقضة وترتفع فوق الواقع الذي يامر بالاخذ بها وتشكل النتيجة قياسا للحكم عليها^(٤١). ونجد في النص المذكور ما ينسجم مع اصلاحات اور كاجبنا، كما انه ينسجم ومعالم محتوى القانون الطبيعي الذي اشارة اليه لويس مير قوليه ((القانون موجود حين يتفق الناس ان اعمالا معينة تؤدي الى انتهاك حقوق الاخرين، كما انهم يتفقون ان الاذى يمكن ان يعوض فلذا فتسوى الخلافات رسميا))^(٤٢).
- ب. شريعة الملك اورنمو الذي يعد مؤسا لسلالة اور الثالثة (٢١١١-٢٠٠٣ ق.م)^(٤٣) والمعلوه'ت التاريخية تشير ان الشعب الذي حكم العراق قبل مجيء الملك اورنمو هم الكوثيون وهم قبائل جبيلية خارجية لا تملك اصولا حضارية ولهذا السبب لم يتمكنوا من الادارة البلاد ادارة صالحة فسأت احوال العراق بسبب سيادة الفوضى واختفاء النظام وعدم التزامهم بالقوانين خلال حكمهم.
- ولذلك بعد الثورة على الكوثين والتي كان من نتائجها مجئ الملك اورنمو لذلك اصبح واجب عليه ان يقوم بمحاولات اصلاحية لتفقد البلاد
- من الفوضى وعدم النظام الذي تركه الكوثين^(٤٤).
- واهم ما جاء بتشريعه المقدمة التي تشير الى استطاعة اورنمو المحارب الشجاع، ملك اور، ملك بلاد سومر واكد، سيد مدينة اور، وبامر الالهة ارنمو استطاع ان يوطد العدالة في البلاد وان يزيل البغضاء والظالم والعداوة. وان مواد شريعته التاسعة والعشرون مادة جاءت تأكيدا وتطبيقا لتلك الواردة في المقدمة^(٤٥).
- ج. لبث عشتار وقد دون هذا القانون في (١٩٣٤-١٩٢٣ ق.م).
- والذي جاءت مقدمة لتؤكد على توطيد العدالة في سومر واكد ومنحهم حريتهم (ولبث عشتار هو خامس ملوك سلالة ايسن (١٩٣٤-١٩٢٣ ق.م-٣٠١٧-١٧٩٤ ق.م. وحكم من ١٩٣٤-١٩٢٤ ق.م)^(٤٦).
- ولعل من الاهمية ان نشير الى ما جاء بالمادة الثامنة والعشرين من قانونه الذي يعد غاية في العدل التي ترجمت بالنصر الاتي (اذا فقدت زوجة رجل نظرها اواصببت بشل فللاجوز اخرجها من البيت أي بيت زوجها، امرأة ثانية فعلى الزوجة الثانية اعادته ((مداواة)) الزوجية الاولى المصابة بالعمى والشلل))^(٤٧).
- د. قانون حمورابي: (١٧٩٢-١٧٥٠ ق.م) وقد كان قانونه اول تشريع متكامل متقدم وتضمن ثلاثة عشر قسما

ولكي امنح العدالة للمظلوم
ليت ياتي الملك الذي يظهر في البلاد
من بعدي
ان يحافظ على كلمات العدالة التي
كتبتها على قلبي
وعسى ان لا يغير قوانين البلاد التي
شرعتها.

الخاتمة: يتبن مما تقدم الان:

١- ان العراقيين القنماء يرجع اليهم الاصول الاولى لنظرية القانون الطبيعي، كما عرفوا الكثير عما عرف حاليا من نظرية التعسف في استخدام الحق، ونظرية التضامن الاجتماعي وهذا ما جاء باصلاحات اور كاجينا، وقوانين لئبث عشتار وحمورابي. وهذا ينل على وجود وعي حقوقي وفكر سياسي مهما كانت طبيعتهما حيث استجاب ذلك لحل المشكلات والسيطرة عليها.

٢- ان البحث عن فكرة القانون الطبيعي ودراستها منذ عهد الحضارة اليونانية اغفال الحقائق التاريخية وبالذات في ميدان دراساتنا العربية الاكاديمية والمختصة تستوجب التعديل والتصحيح.

٣- هناك فرق بين الاصول والتاصيل النظري، فلتاصيل النظري جهد مبدع، ولكن من غير تراكم الاصول فاكان هذا التاصيل، ودراسة الاصول تمدنا بترايط واشترك المساهمات الانسانية كلا ضمن بعدها الزماني والمكاني،

ومقدمة وخاتمة حيث عالج امور عديدة تكفي لتنظيم حياة دولة في القرن الثامن عشر قبل الميلاد، ودليل هذا الاكتفاء هو النهوض دولة متطورة استمرت لفترة غير قصيرة من عمر الزمن^(٤٨). وما يهمنا هنا تعلق بفكرة القانون الطبيعي، هو ما جاء بالمقدمة والخاتمة بغض النظر عن الانتقادات الواردة عليه بشأن تغليظ العقوبات والتمييز الطبقي التي وردت في مواده حيث بدا حمورابي في تاكيده البالغ على شرعية قوانينه وانها ماشرعت الا لتساعد على توطيد العدل واحقاق الحق وهداية الحكام والولاة في تطبيق الاحكام على الناس^(٤٩). ويكفي ان نختار ما جاء في المادة الثالثة والعشرين من قانونه التي لشارت ترجمتها ((اذا لم يقبض على السارق، فعلى المسروق ان يقسم امام الالهة عما فقده، وعلى المدينة والحاكم الذي حصلت في ارضه ومنطقته السرقة ان يعوضه ماسرق منه)).

كما انهى حمورابي قانونه بخاتمه وصفها ول ديورانت بـ ((انها من النادر ان يجد المرء في تاريخ القوانين ارق واجمل الالفاظ التي ختمت فيها))^(٥٠).

حيث جاء فيها

هذه هي قوانين العدالة التي ثبتها
حمورابي الملك الكفي
وفي احضاتي حملت بلاد سومر واكد
لكي لا يظلم القوى الضعيف
ولكي تكون العدالة لليتيم والارمل

حتى لا تولد الانطباع بانها وليدة بيئة واحده، أو حضارة واحده، أو فكر سياسي وقانوني واحد.

(¹) انظر على سبيل المثال د. عبد الحمي حجازي، المدخل لدراسة العلوم القانونية، القانون، مطبعة جامعة الكويت، ١٩٧٢، ص ١٧٨.
(²) انظر د. حسن كبرة، المدخل الى القانون، منشأة المعارف، ط٥، الاسكندرية، ١٩٧٤، ص ٩٩.

(³) للتفاصيل انظر د. عبد الحمي حجازي، مصدر سابق، ص ١٧٩، وما بعدها، وكذلك د. منذر الشاوي، المدخل لدراسة القانون الوضعي، دار الشؤون الثقافية بغداد، ١٩٩٦، الفقرات ١٩٠-١٩٢.

(⁴) انظر جاك مارتينان، الفرد والدولة، ترجمة عبد الله امين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٢، ص ١٥٥.

(⁵) انظر على سبيل المثال د. عبد الحكيم حسن العيني، الحريات العامة في الفكر والنظم السياسي في الاسلام، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٤، ص ١٤.

(⁶) The great idea, Asyntopion of greats books of the western world, vol1, chicogo, 1952, p.962.
(⁷) Encyclopedia Britannica Vol2 London 1973 pp.20-223.

(⁸) Dr. Riyath MAlgaissy, introduction to study of law, University of Baghdad, College of law 1998, P.80.

(⁹) د. منجم قربان، قضايا الفكر السياسي، القانون الطبيعي المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، بيروت، ١٩٨٢، ص ٢٤.

(¹⁰) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(¹¹) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(¹²) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(¹³) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(¹⁴) انظر على سبيل المثال: د. اياد ملوكي، مجموعة محاضرات في تاريخ القانون، مطبوعة في الرونيو، صفا اول قانون، ١٩٩٦-١٩٩٧. ود. هاشم المحافظ ود. ادم وهيب الندوي، تاريخ

القانون، مطبعة بيت الحكمة، بغداد، ١٩٨٩، ص ٥٠.

(¹⁵) جاك مارتينان، الفرد والدولة، ترجمة عبد الله امين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٢، ص ٢٤.

(¹⁶) ول ديبرانت، قصة الحضارة، ج ٢، م ١، ترجمة عبد الله امين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٢، ص ٢٤.

(¹⁷) المصدر نفسه، ص ٢٢، وكذلك للتفاصيل انظر:

Moscatti Sabation, The tace of Ancient orient, valentine Mitchell, London, 1960, pp.19-32.

(¹⁸) د. عبد الرضا الطعان ود.صالح الاسود، المدخل الى دراسة علم السياسة، مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص ١٥٦.

(¹⁹) د. عامر لسيمان، جوانب من حضارة العراق القديم، في العراق في التاريخ، دار الحرية لطباعة، بغداد، ١٩٨٣، ص ٢٨٦.

(²⁰) جاك اثلي، افلق المستقبل، تعرب د. محمد زكريا، دار العلم، بيروت، ١٩٩٢، ص ٤٦.

(²¹) انظر اطروحتنا لدكتوراه، السيادة وقضايا حقوق الانسان وحرياته الاساسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٥، ص ٥٩، وكذلك في تحديد معنى الاسطورة النظر المنجد في اللغة والادب والعلوم، المطبعة الكاثوليكية، ط١، بيروت، ١٩٦٥، ص ١.

(²²) جان بوتيرو، بلاد الفرادين، الكتبة، العطن، الالهة، ترجمة البيرابونان، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٩، ص ٣٢٣.

(²³) انظر بهذا المعنى المنجد في اللغة والادب والعلوم، مصدر سابق، ص ٣١.

(²⁴) انظر هر ف فرانكفورت، ما قبل الفلسفة، الانسان في مغامراته الفكرية الاولى، ترجمة جبرا ابراهيم جبرا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٢٦.

(²⁵) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(²⁶) انظر جان بوتيرو، مصدر سابق، ص ٢٣٧.

(²⁷) المصدر نفسه، ص ٢٤٦.

(²⁸) المصدر نفسه، ص ٢٤٦.

(²⁹) المصدر نفسه، ص ٢٤٦.

قوانين جمورابي، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٨، ص ٧١.
 (١٩) انظر د. فوزي رشيد، المصدر السابق، ص ١٠٨.
 (٢٠) انظر ول ديورانت، قصة الحضارة، ج ٢م ٢، المصدر السابق نفسه، ص ١٩١.

(٢٠) انظر د. عبد الرضا الطعان، مصدر سابق، ص ٥٥١-٥٥٢، وللمقارنة مع الروايات انظر كذلك:

Dr Rugath M. Algacisy, op. cit., p.80

(٢١) القوس هنا للتأكيد على توافق الارادات للعمل وفق القاتون الطبيعي من خلال "العمل مع الطبيعة".

(٢٢) انظر هنري فرانكفورت، مصدر سابق، ص ١٣٨.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(٢٤) انظر د. عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي في العراق القديم، مصر سابق، ص ١١٢.

(٢٥) انظر جفري بارندر، المعتقدات الدينية لدى الشعوب، مصدر اسبق، ص ٢٤.

(٢٦) انظر ثوركورد جاكوسين، اراضي الرافدين، في ما قبل الفلسفة، ترجمة جبرا ابراهيم جبرا، مصدر سابق، ص ٢٤٥-٢٤٦.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٧٦.

(٢٨) بهذا المعنى انظر عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي في وادي الرافدين ووادي النيل، مصدر سابق، ص ١٢.

(٢٩) انظر د. ابراهيم عبد الكريم الغازي، تاريخ القاتون في وادي الرافدين والدولة الرومانية، مطبعة الازهر، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٥٨.

(٣٠) ذكره د. عبد الرضا الكعان دون ان يشير الى مصدره، في تاريخ الفكر السياسي الحديث، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٢، ص ١٣٥.

(٣١) انظر اطروحتنا، للدكتوراه، مصدر اسبق، ص ٦٠.

(٣٢) لويس مير، مقدمة في الانثروبولوجيا الاجتماعية، ترجمة وشرح شاكرا مصطفى سليم، دار اشلون الثقافية، بغداد، ١٩٨١، ص ١٥٨.

(٣٣) انظر د. فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة، دار الشريد للنشر، بغداد، ١٩٧٩، ص ٢٥.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٦-٢٧.

(٣٦) انظر اطروحتنا، المصدر السابق، ص ٦٤.

(٣٧) انظر د. عامر سليمان، جوانب من حضارة العراق القديم، مصدر اسبق، ص ٢٠٨.

(٣٨) د. محمد الدوري، ملامح حقوق الانسان في قوانين جمورابي، مجموعة بحوث في ندوة